

Distr.: Limited
14 October 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم
المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى البلدان
أو المناطق

إثيوبيا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جيبوتي،
السنغال، سيراليون، الصومال، الصين، غانا، كينيا، مصر، المغرب، موزامبيق، نيجيريا،
اليمن: مشروع قرار.

تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٤/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن تقديم
المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا، و ٢١٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٤؛

وإذ تشير أيضا إلى مبادرات الأمين العام لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك تعيين
المبعوث الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي،

وإذ يساورها القلق إزاء الجفاف المتكرر الذي ما زال يؤثر في الملايين من جراء
ضآلة المحاصيل في الأجزاء المعرضة للجفاف من البلد، وفي المناطق الرعوية ذات البنية التحتية
الضعيفة وقدرات إنمائية منخفضة المستوى،

وإذ تضع في اعتبارها نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المعوزة، للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية،

وإذ تلاحظ بقلق شديد الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمستمرة في مجالات مثل الصحة والمياه، وسوء التغذية الحاد، التي ما زالت تؤثر في أجزاء من البلد،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أيضا الحالة الإنسانية الوخيمة وعواقبها الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل،

وإذ تُسلم بأن استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي مرتبط بعدم إحراز تقدم كاف في تحقيق النمو الريفي والحفاظ على مستويات المطلوبة لبناء أصول الأسر المعيشية والأصول المجتمعية اللازمة للتصدي لمختلف الصدمات التي تسبب الأزمات الغذائية،

وإذ ترحب ببدء برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في ٢٠٠٥

وإذ تؤكد على ضرورة التصدي للأزمة، مع مراعاة أهمية التحول من الإغاثة إلى التنمية، وإذ تُسلم بالأسباب الهيكلية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا،

وإذ تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية، وهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل، إنما تقع على عاتق حكومة إثيوبيا، مع مراعاة الدور المهم الذي يقوم به المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر قوي للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية على حد سواء، من أجل التنبؤ على نحو أفضل بالكوارث، والتصدي لها في وقت مبكر بقدر الإمكان والتقليل من عواقبها إلى أدنى حد ممكن،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - ترحب بالجهود المنسقة والتعاونية التي تبذلها حكومة إثيوبيا، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومجتمع المانحين، والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى، وباستجابتها في الوقت المناسب وعلى نحو سخي لنداء عام ٢٠٠٥ المشترك حتى الآن؛ وتشجع في هذا الصدد المجتمع الدولي على تعزيز استجابته في تقديم المساعدة غير الغذائية؛

(١) A/60/302.

٣ - **ترحب أيضاً** بمجهود حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز الآليات القائمة بالفعل للتصدي لمثل هذه الحالات الطارئة، وتقدر مساعيهم لزيادة توافر الغذاء عن طريق شراء ما ينتج منه محلياً، ولضمان وصول الأسر المعوزة إلى الغذاء، والمرافق الصحية والمياه، والصرف الصحي، والبذور، والخدمات البيطرية؛ وتشجع حكومة إثيوبيا بشدة على مواصلة هذه الجهود؛

٤ - **تؤكد** على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، ومسائل الإنعاش، وحماية الأصول، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وترحب، في هذا الصدد، بالبرنامج الذي أعده تحالف الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتشجع المجتمع الدولي على دعم هذا التحالف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في كسر دائرة الاعتماد على المعونة الغذائية خلال فترة الثلاث أو الخمس سنوات المقبلة، وهو ما من شأنه أن يمكن خمسة عشر مليوناً من المستضعفين من العمل في أنشطة إنتاجية مستدامة؛

٥ - **ترحب** بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن إنهاء دورة الجاعة في القرن الأفريقي، وتتطلع إلى تنفيذها بأكملها؛

٦ - **تشجع** حكومة إثيوبيا على مواصلة تعزيز جهودها لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء مخاطر الجفاف المتكررة في إطار برنامجها الشامل للتنمية الاقتصادية؛

٧ - **تهيب** بجميع شركاء التنمية أن تقوم، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، بإدماج جهود الإغاثة مع الإنعاش وحماية الأصول والتنمية طويلة الأجل، بما في ذلك الخيارات الهيكلية والإنتاجية اللازمة لحفز النمو الريفي المعجل، والتصدي للأسباب الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا، وذلك على نحو يكون، في جملة أمور، متفقاً مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة منع وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل، وتحسين قدرة السكان على التكيف؛

٨ - **ترحب** ببدء برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في بداية عام ٢٠٠٥، وتؤكد أهمية تنفيذه الفعال وتكامله مع الأنشطة في سياق نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا؛

٩ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بتعيين المبعوث الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، من أجل حشد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وكذلك التنمية المستدامة في المناطق المتضررة؛

- ١٠ - تدعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة إلى مواصلة جهوده لتنسيق وتطوير استجابة استراتيجية للاحتياجات الإنسانية المتكررة في إثيوبيا، والنظر في طرق تعزيز حشد المساعدة الغوثية الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في إثيوبيا؛
- ١١ - تحيط علماً بالتقرير المتعلق بتقييم الاستجابة للحالة الطارئة في إثيوبيا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي اشتركت في إعداده حكومة إثيوبيا مع شركاء المساعدة الإنسانية، وتبحث حكومة إثيوبيا والمأنحين وكل الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على مواصلة تنفيذ توصياته؛
- ١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
-